لقد دارت عجلة البناء بوتيرة عالية ،ولن تتوقف بإذن الله

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر

الخميس 8 أكتوبر2009 م - العدد (14609 ) السنة الحادية و الأربعون

### لدى مناقشته الأوضاع الأمنية .. مجلس النواب :

# الإشادة بدور القوات المسلحة والأمن والمواطنين في مقاومة الإرهابيين والتصدي لهم

# على الحكومة تحمل مسؤولياتها الدستورية في إنهاء التمرد بصعدة بصورة عاجلة

صنعاء/سبأ:

وقف مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم أمس الأربعاء برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي أمام الأوضاع الراهنة التي يشهدها القدس الشريف والمسجد الأقصى من محاولات اعتداء عليه بأشكال وأساليب مختلفة، وأصدر بشأن ذلك بياناً فيما يلي نصه :

الحمد لله القائل : (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا).

والقائل : (وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ).

والصلاة والسلام على النبي المبعوث رَحمة للعالمين، وآله وصحبه الذين أقام الله بهم العدل ودحر بهم ظلم الظالمين، وطغيان الطاغين . وبعد:

## توجيه الحكومة بعدد من التوصيات بشأن الأوضاع الأمنية

# ألزم الحكومة بإصلاح كافة الاختلالات الأمنية في عموم المحافظات

### في بيان صادر عن مجلس النواب بشأن الاعتداءات على المسجد الأقصى الشريف :

## دعوة الفصائل الفلسطينية إلى توحيد صفوفهم في مواجهة الغطرسة الصهيونية

## الإشادة بمواقف الشعب اليمني وقيادته في مساندة الأشقاء الفلسطينيين

فإن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية يتابع باهتمام بالغ ما يجري في فلسطين ، خاصة القدس الشريف والمسجد الأقصى أرض الإسراء والمعراج من اعتداءات صهيونية متكررة على أبناء فلسطين في الضفة الغربية والقطاع، وما وصلت إليه غطرسة العدو الإسرائيلي من انتهاكات للحرمات وتخريب للمقدسات والممتلكات، ولم يسلم منها المسجد الأقصى المبارك، المجمع على تقديسه بين جميع الديانات السماوية، حيث تحفر الأنفاق تحته تمهيداً لهدمه وتُغلق أبوابُه أمام المصلين ويُعتدى على من دخلوه للصلاة، ويمنع العاكفون فيه لعبادة الله عز وجل، إضافة إلى الاستمرار ببناء المستوطنات في المدينة المقدسة وما حولها واستقدام اليهود إليها لتهويد المدينة رغم أنها محتلة والقوانين والقرارات الدولية تمنع ذلك.

لذلك فإن مجلس النواب يدعو الدول العربية والإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والبرلمانات العربية والإسلامية والصديقة للقيام بواجبهم نحو العمل على حماية المسجد الأقصى وأبناء الشعب الفلسطيني من العدوان المستمر عليهم من قبل العصابات الصهيونية من خلال الضغط على الأمم المتحدة والدول الكبرى ذات التأثير الكبير على العدو الصهيوني ليكف عن هذه الممارسات اللا إنسانية المهددة للسلام والأمن في الشرق الأوسط والعالم اجمع.

كما يدعو مجلس النواب الفصائل الفلسطينية إلى جمع أمرهم وتوحيد صفهم باعتبار ذلك قوة لهم في مواجهة الغطرسة الصهيونية وتوحيد الصف العربي والإسلامي.

وبهذه المناسبة يشيد مجلس النواب بمواقف الشعب اليمني قيادةً وشعباً على مساندتهم للأشقاء في فلسطين، ويجدد المطالبة باستمرار الدعم لهذه القضية المقدسة.

من جهة أخرى ناقش مجلس النواب في هذه الجلسة الأوضاع الأمنية بحضور نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد محمد العليمي ووزير الدفاع اللواء محمد ناصر أحمد ووزير الداخلية اللواء مطهر رشاد المصري الذين قدموا للمجلس شرحاً عن طبيعة الأوضاع الأمنية وجهود الحكومة للتغلب على الصعوبات القائمة في هذا المجال.

وفي هذا السياق أكد نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية حرص القيادة السياسية والحكومة على إطلاع مجلس النواب وكافة القوى السياسية والفعاليات الوطنية على الأوضاع وتطورها في محافظة صعدة ليتحمل الجميع المسئولية الوطنية والتاريخية إزاء ما يجري للمحافظة لمواجهة ذلك التحدي وخلق اصطفاف وطني شامل في ضوء دعوة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، للقوى الوطنية من دون استثناء إلى هذا الاصطفاف لمواجهة الأعمال التي بدأت منذ العام 2004م حتى الآن واستهدفت أمن واستقرار البلاد عبر تبني سلسلة من الأعمال الإرهابية والتخريبية.

ولفت إلى أن عصابة الإرهاب والتخريب قامت في سبيل تنفيذ مشروعها العنصري باستغلال الأحداث الإقليمية والدولية مثل القضية الفلسطينية والاحتلال الصهيوني لتبني شعارهم الزائف "الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل".

ونوه إلى أنشطة عناصر الإرهاب والتخريب التي قامت بارتكاب جرائم قتل وترويع للمواطنين وتهجيرهم من منازلهم وممتلكاتهم واستهداف البنية التحتية للمحافظة من خلال اقتحام وتخريب مراكز السلطة المحلية والمرافق الخدمية في المديريات التي يمارسون فيها أنشطتهم .. معدداً الجرائم والممارسات التي قامت بها عناصر الإرهاب والتخريب منذ صدور قرار فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية بوقف الحرب في محافظة صعدة بتاريخ 17 يوليو 2008م حتى نهاية شهر يوليو 2009م.. حيث بلغت حالات الاختطاف (111) حالة و(92) حالة قتل و (224) إصابة ما بين خطيرة ومتوسطة و (45) تهجير ونهب ممتلكات خاصة، ونهب وتفجير (21) منشاة حكومية.

وأشار الدكتور رشاد العليمي إلى أبرز الجرائم التي ارتكبتها عناصر الإرهاب والتخريب ومنها بناء واستحداث المتارس والتحصينات والتمركز في الجبال وشراء الأسلحة والذخائر وتخزينها والاعتداءات على المواطنين في إطار الممارسات الإجرامية لعناصر الإرهاب والتخريب وكذا تهجير المواطنين واستهداف دور العبادة وقطع الطرقات العامة واستحداث النقاط فيها وتفتيش المواطنين، إلى جانب استغلال صغار السن والتغرير بهم من قبل عناصر الإرهاب والتخريب وإجبار المواطنين وصغار السن منهم والفتيات على العمل معهم في جبهات القتال أو لخدمة العناصر المقاتلة والقيام بتزويج صغيرات السن بصورة إجبارية بالمقاتلين.

ونوه نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن إلى العلاقات والصلات لعناصر الإرهاب والتخريب بالتنظيمات الإرهابية والعناصر التخريبية، وكذا العلاقات والصلات لهذه العناصر وتلقي الدعم من قوى خارجية.

ولفت إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمعالجة الأنشطة الإرهابية في صعدة منها قبول مبدأ الحل السلمي وتوسيع لجنة الحوار والتعويضات والتعاون المشترك مع المنظمات الدولية وكذا قرارات العفو العام.

كما تطرق إلى قبول مبدأ الحل السلمي من منطلق الحفاظ على أرواح وممتلكات المواطنين، مذكراً بقرارات فخامة الأخ رئيس الجمهورية المتتالية بالعفو العام عن العناصر الإرهابية.

وبين الدكتور رشاد العليمي الشروط التي وضعتها اللجنة الأمنية العليا لعناصر الإرهاب والتخريب والمتمثلة بالانسحاب من جميع المديريات ورفع كافة النقاط المعيقة لحركة المواطنين من كافة الطرق والنزول من الجبال ومواقع التمترس فيها وإنهاء التقطع وأعمال التخريب وتسليم المعدات التي تم الاستيلاء عليها مدنية أو عسكرية و كذا الكشف عن مصير المختطفين الأجانب بالإضافة إلى تسليم المختطفين من أبناء محافظة صعدة وعدم التدخل في شئون السلطة المحلية بأي شكل من الأشكال.. مبيناً أن قيادة الإرهاب لم تلتزم بشروط اللجنة ما دفع الحكومة إلى القيام بعمليات عسكرية في المناطق التي يتواجدون فيها.

وفي هذا السياق أجرى نواب الشعب نقاشاً واسعاً جاداً ومسؤولاً تجاه الأوضاع الأمنية بهدف حل الصعوبات القائمة في هذا الجانب وتحقيق الأمن والاستقرار وتعزيز البيئة المشجعة على الاستثمار والتنمية المستدامة.

وخلص مجلس النواب إلى اتخاذ عدد من القرارات والتوجيهات إلى الحكومة أشاد من خلالها بالقوات المسلحة والأمن والمواطنين الشرفاء لدورهم الوطني والكفاحي المجيد في مقاومة الإرهابيين والتصدي لأعمالهم الإجرامية، مترحماً على الشهداء الأبرار الذين قضوا نحبهم وهم في خنادق الشجاعة والبطولة والفداء والانتصار لقضية الوطن والنظام الجمهوري والوحدة والديمقراطية والتنمية الشاملة.

ووجه المجلس الحكومة إذا لم تلتزم عناصر الإرهاب والتمرد بالشروط المعلنة من قبل الحكومة فوراً فعلى الحكومة والقوات المسلحة والأمن تحمل مسؤولياتها الدستورية في إنهاء التمرد بصورة عاجلة وتأمين المواطنين والمنشآت والممتلكات العامة والخاصة في محافظة صعدة.

وكلف المجلس الحكومة بتحمل مسؤوليتها بشأن النازحين في المخيمات وتوفير وسائل العيش الكريم والأمن لهم بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية.

وألزم المجلس الحكومة بعدم منح تصاريح استيراد السلاح والذخائر والمفرقعات باستثناء ما يخص حاجات القوات المسلحة والأمن فقط.

كما ألزم المجلس الحكومة بإصلاح كافة الإختلالات الأمنية في عموم محافظات الجمهورية وتقديم تقرير مفصل إليه كل أسبوعين عن الحالة الأمنية.

إلى ذلك استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بشأن طلب استمرار رفع الحصانة البرلمانية عن عضو المجلس المدعو يحيى بدر الدين الحوثي، وأرجأ مناقشته إلى جلسته القادمة.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه، وسيواصل أعماله صباح يوم السبت القادم بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني.

### في الورشة الخاصة برجال المال والأعمال :

# أبو رأس يؤكد أهمية دور المغتربين في تعزيز الاقتصاد الوطني

## الحكومة على استعداد لمعالجة أي مشاكل للمغتربين في الاستثمار أو غيرها

صنعاء/سبأ:

أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية صادق أمين أبو رأس أهمية دور المغتربين اليمنيين في تعزيز الاقتصاد الوطني والدفع بعجلة التنمية الشاملة.

ودعا ابو رأس المشاركين في ورشة العمل الخاصة برجال المال والأعمال التي عقدت يوم أمس الأربعاء بصنعاء بمشاركة عدد من رجال الأعمال اليمنيين في دول الاغتراب وفي الداخل في إطار الفعاليات التمهيدية لانعقاد المؤتمر العام الثالث للمغتربين المقرر عقده خلال الفترة من 10 - 12 أكتوبر الجاري، دعا إلى إيجاد حلول لقضايا المغتربين والخروج برؤية واضحة من هذه الورشة لتبنيها ضمن قرارات المؤتمر.

وقال "لا يجب أن نحصر نقاشاتنا في ما تم تقديمه من أوراق عمل فقط بل في ما يتعرض له المغتربين من مشاكل وهموم سواء كان في المنافذ البرية والبحرية والجوية أو الجوازات وهيئة الاستثمار وغيرها من الجهات ذات العلاقة".

وأضاف " إن الغرض من عقد هذه الورشة مناقشة أوراق العمل المقدمة ومعرفة العقبات والمشاكل التي تواجه الاستثمار والمغتربين كي نعمل على حلها ".

وأكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية استعداد الحكومة لمعالجة أي مشاكل للمغتربين سواء في الاستثمارات أو غيرها.

من جانبه أكد وزير شؤون المغتربين أحمد مساعد حسين أهمية انعقاد هذه الورشة لعلاقتها بقضايا الاستثمار كونها اللبنة الأولى لعقد المؤتمر الثالث للمغتربين من خلال ما يعول على نتائجها في توضيح الرؤية بشأن قضايا المغتربين ومشاكلهم.

وقال " إن الاستثمار لا يعني الدخول في مشاريع عملاقة فقط بل يعني الخوض في جميع الميادين الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ".

واعتبر وزير المغتربين هذه الورشة من أهم ركائز المؤتمر الذي يجب أن يناقش بجدية كافة القضايا المتعلقة بالاستثمار وتحديد الإمكانيات المتاحة والمجالات والقطاعات الواعدة للاستثمار والمميزات الواجب إعطاؤها للمغتربين.

## أحمد مساعد : الورشة من أهم ركائز مؤتمر المغتربين الذي سيناقش القضايا المتعلقة بالاستثمار

وأكد أن هذه الورشة تمثل فرصة للاستماع لقضايا المغتربين والخروج بوثيقة تحدد الأهداف المشتركة والمفيدة للجميع على أن تكون قابلة للتطبيق.. لافتا إلى أنه سيتم خلال الورشة مناقشة عدد من أوراق العمل والمداخلات حول قضايا الاستثمار والقطاعات الواعدة فضلا عما سيطرحه رجال الأعمال والمغتربون من مقترحات ومعالجات في هذا الجانب.

وأشار وزير المغتربين إلى أهمية هذه الورشة في التقاء رجال الأعمال المغتربين ومن الداخل بالجانب الحكومي لمناقشة أهم القضايا المتعلقة بالاستثمار، مؤكدا أن الحكومة ستقدم شرحا عن فرص الاستثمار وفوائده وتنوعه ودعم هذا القطاع.

وأوضح أن استثمارات المغتربين اليمنيين في ست محافظات هي (عدن وحضرموت وإب وتعز وشبوة والحديدة) بلغت 213 مشروعا استثماريا في مجالات مختلفة بكلفة 72 مليار ريال .. واصفا هذا المؤشر بالواعد..وقال" نتطلع إلى المزيد من استثمارات المغتربين خلال الفترة القادمة".

وفي جلسة العمل الأولى برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية صادق أمين أبو رأس قدمت ورقة عمل رئيسية من وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على تحسين البيئة الاستثمارية، بالإضافة إلى استعراض الفرص والمزايا الاستثمارية في اليمن.

فيما قدمت في الجلسة الثانية برئاسة وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل عدد من المداخلات من وزارات الثروة السمكية ، الزراعة والري، التجارة والصناعة، النفط والمعادن، السياحة، الأشغال العامة والطرق، الاتصالات وتقنية المعلومات، مصلحة الجمارك، هيئة الأراضي والتخطيط العمراني، والبنك المركزي، عرضت فيها تلك الجهات الفرص الاستثمارية في القطاعات المختلفة والمزايا والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين وفقا للقوانين النافذة.

واستعرض المشاركون في الورشة أوراقا مقدمة من عدد من المغتربين اليمنيين تناولت السبل الكفيلة باستغلال الطاقة البديلة، وأهمية إنشاء بنك للمغتربين.

تخلل أعمال الورشة عدد من المداخلات لرجال المال والأعمال اليمنيين في دول الاغتراب وداخل الوطن بالإضافة إلى مداخلات لعدد من المسؤولين في الجهات الحكومية ذات العلاقة، تركزت جميعها حول الوسائل الكفيلة بتشجيع استثمارات المغتربين اليمنيين في الوطن بالاستفادة من الفرص والمزايا الاستثمارية المتاحة، والرؤى الكفيلة بترجمة التوجهات الحكومية الخاصة بتشجيع المغتربين على الاستثمار وتذليل أية إشكالات في هذا الجانب.

وخلص المشاركون في الورشة إلى عدد من التوصيات التي سترفع للمؤتمر العام الثالث للمغتربين لتبنيها ضمن القرارات والتوصيات الصادرة عنه.

حضر الورشة عدد من أعضاء مجلس الوزراء ورؤساء الهيئات ذات العلاقة.